

ملخص التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

ثريا محمد محمد حسين
مدرس مساعد - مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

مقدمة

تناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 استعراض وتحليل أهم التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2018 . وبدأ التقرير بعرض مختصر لأهم تطورات الاقتصاد العالمي خلال عام 2018 ثم انتقل بشكل أكثر تفصيلاً لعرض وتحليل أهم التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية بداية من التطورات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ثم التطورات على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك استعرض التقرير تطورات الأوضاع النقدية والمصرفية وتطورات التجارة الخارجية وموازين المدفوعات وأسعار الصرف . وأنفرد هذا العدد من التقرير بتناول قضية «الشمول المالي في الدول العربية : الواقع والأفاق». وبعد ذلك يتناول التقرير عرضاً لقضية العون الأنمائي العربي والدولي ، وفى إطار اهتمام التقرير بقضية التعاون الاقتصادي العربي المشترك يهتم هذا العدد من التقرير بمحور «التعاون العربي في مجال تجارة الخدمات » وينتهي التقرير بعرض أهم تطورات الاقتصاد الفلسطيني .

وفي الجزء التالي عرض لأهم ما تناوله التقرير من محاور مختلفة وذلك على النحو التالي : أولاً : أهم تطورات أداء الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي أداءً جيداً في بداية عام 2018 بسبب التحسن في النشاط الصناعي والتجاري العالمي خلال عام 2017 ، ولكن سرعان ما تراجع هذا التحسن والانتعاش نظراً لظروف عدم اليقين بشأن السياسات التجارية والاتجاهات الحمائية الجديدة التي يشهدها الاقتصاد العالمي كما ساهم في هذا الانكماش للأداء الاقتصادي العالمي عودة مسارات السياسة النقدية في العديد من دول العالم إلى مساراتها الطبيعية بعد موجات من التوسع التي شهدتها هذه السياسات في العديد من الدول ، وبناءً على كل ما سبق فقد شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي انخفاضاً خلال عام 2018 ليصل إلى 3.6 % عام 2018 مقارنة بـ 3.8 % في عام 2017 .

ورغم تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي ، إلا أن معدل التضخم العالمي قد سجل ارتفاعاً ويرجع هذا الارتفاع لعدة عوامل منها ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية وانخفاض قيمة عملات العديد من الدول النامية .

وعلى الجانب الآخر ، تراجعت معدلات نمو التجارة الدولية عام 2018 ، لتسجل معدل نمو بلغ حوالي 3.8 في 2018 مقارنة بـ 5.4 % في 2017 ، في ظل ظروف عدم اليقين التي تشهدها الأسواق العالمية والاتجاهات الحمائية الجديدة وتأثيراتها على الاستثمار والتصنيع ومناخ الأعمال .

أما عن أوضاع المديونية الخارجية ، فقد ساهمت التطورات السابق ذكرها على مستوى الاقتصاد العالمي في ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم على الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة ليلعب نحو 10057.9 مليار دولار في 2018 مقابل 9607.4 مليار دولار في 2017 . وعلى صعيد أسعار صرف العملات الرئيسية فقد شهد الدولار الأمريكي خسائر مقابل بعض العملات الرئيسية الأخرى في 2018 مقابل مكاسب خلال الأعوام السابقة ، حيث انخفض سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الاسترليني واليورو وشهد ثباتاً أمام الين الياباني .

ثانياً : تطورات أداء الاقتصادات العربية

المحور الأول : التطورات الاقتصادية في الدول العربية

حققت الدول العربية كمجموعة تحسناً ملموساً خلال عام 2018 ، وارتفعت وتيرة النمو في أكثر من نصف الدول العربية مدعوماً بتحسّن الظروف الداخلية والخارجية للعديد من دول المنطقة . فعلى مستوى الظروف الدولية ، ساهمت بوادر تعافى الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من عام 2018 في دعم النفط وزيادة أسعاره في الأسواق الدولية وأيضاً أثر هذا إيجابياً على أسعار صادرات الدول العربية ومن ثم انعكس هذا التأثير الإيجابي على مستوى النشاط الاقتصادي في الدول العربية . وفي النصف الثاني من 2018 اختلف الوضع نتيجة لتباطؤ أداء

الاقتصاد العالمي والاتجاهات الحمائية الجديدة التي ظهرت بين الولايات المتحدة والصين وما أعقبها من تبعات أثرت بشكل سلبي على أداء اقتصادات دول المنطقة وقد عقدت هذه الأسباب والتطورات من وضع المديونية في الدول النامية والعربية .

أما على صعيد العوامل الداخلية ، فعلى الرغم من إستمرار حالة عدم الأستقرار السياسى والاقتصادى التى تشهدها بعض دول المنطقة ، فقد حققت عدد من الدول العربية خلال عام 2018 معدلات نمو أعلى من تلك المسجلة فى عام 2017، وذلك يرجع إلى تحسن صادرات النفط وظهور النتائج الايجابية لمشروعات الاصلاح الاقتصادى التى تبنتها العديد من الدول فى المنطقة. وسجل الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية فى الدول العربية ككل نمواً بلغ نحو 0.8 % عام 2018 بالمقارنة ب 2.8 % عام 2017 ، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة فى الدول العربية كمجموعة حوالى 2.6 % فى عام 2018 مقابل معدل نمو بلغ نحو 1 % فى 2017. كما قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية فى الدول العربية كمجموعة بحوالى 6651 دولار عام 2018 مسجلاً بذلك إرتفاعاً بلغ نحو 5.6 % بالمقارنة بعام 2017 . وفى حين شهد عام 2018 زيادة فى الضغوط التضخمية فى بعض الدول نتيجة لتبنى العديد من السياسات التصحيحية وارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية والوقود وزيادة الطلب المحلى إلا أنه قد شهدت بعض الدول أيضاً إنخفاضاً فى مستويات التضخم ، لينخفض متوسط معدل التضخم فى الدول العربية كمجموعة من حوالى 8.1 % عام 2017 إلى حوالى 7.9 % فى عام 2018.

وفيما يتعلق بالهيكل القطاعى للناتج المحلى الإجمالى، فقد سجلت قطاعات الانتاج السلعى زيادة فى حصتها فى الناتج على حساب قطاعات الخدمات ، خاصة قطاع الصناعات الاستراتيجية التى زادت حصتها من الناتج لتصل إلى 26.8 % فى 2018 مقابل 22 % فى 2017.

وعلى صعيد التطورات القطاعية

■ قطاع الزراعة: يعتبر القطاع الزراعى من القطاعات الاقتصادية المهمة فى أغلبية الدول العربية من حيث تلبية الإحتياجات الغذائية والاستهلاكية والمساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى وإستيعابه لحجم لا يستهان به من القوة العاملة. وقد إنخفض الناتج الزراعى العربى بالأسعار الجارية فى 2018 إلى حوالى 119.9 مليار دولار بتراجع حوالى 12.5 % عن عام 2017 ، ويرجع هذا التراجع بشكل رئيسى إلى تراجع العملات الوطنية مقابل الدولار فى عدد من البلدان العربية ذات الموارد الزراعية المهمة (السودان- مصر - تونس - سوريا). الأمر الذى أدى بدوره إلى إنخفاض مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى فى عام 2018 إلى حوالى 4.5 % مقابل 5.5 % فى 2017. كما شهدت القوى العاملة بالقطاع الزراعى تناقصاً سنوياً إذ إنخفضت من حوالى 27.1 مليون عامل

في 2010 إلى حوالي 24.1 مليون مشتغل في عام 2017 أى بنسبة تراجع بلغت 1.7 % سنوياً ويعد السبب الرئيس وراء ذلك التراجع يكمن في ظاهرة هجرة العمالة الزراعية إلى القطاعات الأخرى لتضاؤل فرص العمل المجدى في القطاع الزراعى . وعلى صعيد تجارة المنتجات الزراعية ، فقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعى العربى في عام 2017 حوالى 62.4 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالى 0.5 % عن العام السابق كما أن نسبة الإكتفاء الذاتى لعدد من السلع الغذائية الأساسية مازالت منخفضة ومن أهمها الزيوت والشحوم والحبوب والبقوليات والسكر .

■ **قطاع الصناعة :** إستمر قطاع الصناعة في الدول العربية في تقديم دوره المحورى في الاقتصاد العربى وذلك بفضل إرتفاع معدل نمو قطاع الصناعات الاستخراجية بما يعكس التحسن الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية ، حيث حقق الناتج الصناعى في الدول العربية نمواً بلغ حوالى 24 % حيث إرتفع من 805 مليار دولار في 2017 إلى 999.6 مليار دولار في 2018 . كما ساهم الناتج الصناعى في الدول العربية بما ستمثل 37.2 % في الناتج المحلى الإجمالى العربى في 2018 توزعت ما بين 26.8 % للصناعات الاستخراجية و10.4 % للصناعات التحويلية . والجدير بالذكر أن الصناعات التحويلية ساهمت في تسريع التنمية وخلق فرص العمل وتنمية الموارد في الوطن العربى بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة لما تلعبه من دور في الناتج المحلى الإجمالى وتوفير فرص العمل وتعزيز التنافسية وتنمية القطاع الصناعى .

■ **قطاع النفط والطاقة :** لقد شهدت أسواق النفط العالمية موجه من التقلبات الحادة خلال عام 2018 ، وخاصة خلال الربع الأخير منه ، وبشكل عام سجلت أسعار النفط العالمية إرتفاعاً ملحوظاً ليصل المعدل السنوى لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2018 إلى 69.8 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى له منذ عام 2014، متأثرة بعدة عوامل عديدة ومتشابكة منها ما له علاقة بأساسيات السوق وبعضها بعيد كل البعد عن ذلك كالعوامل الجيوسياسية ونشاط المضاربات وقوة أو ضعف الدولار الأمريكى . أما عن نشاط الاستكشاف في الدول العربية ، فقد حققت خلال العام 7 اكتشافات نفطية و6 أكتشافات غازية وإستحوذت على أكثر من 48.6 % من تقديرات الاحتياطي العالمى المؤكد من النفط ونحو 27 % من احتياطات الغاز الطبيعى العالمية . وأستأثرت الدول العربية بنسبة 29.2 % من إجمالى الإنتاج العالمى من النفط الخام وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعى المسوق نحو 15.5 % من الاجمالى العالمى . كما إرتفع إستهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2018 ليصل إلى 14.7 مليون برميل مكافئ نفط يومياً حيث يظل النفط والغاز الطبيعى المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة حيث شكلت حصتها معاً 98.3 % من إجمالى

المصادر مع دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية. أما بالنسبة للمعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية ، فقد شهدت إرتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2018 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 30.8 % و 35.9 % مما أدى إلى إرتفاع ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية .

- المحور الثاني : التطورات الاجتماعية في الدول العربية

حققت الدول العربية خلال الفترة من (2008-2018) ، تقدماً ملحوظاً في مجالات مكافحة الفقر ، وتعميم التعليم والرعاية الصحية وتمكين المرأة ، ويتضح ذلك من خلال التطور الإيجابي المنتظم لعدد من المؤشرات الاجتماعية من بينها معدلات الإمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب ، ومعدلات الإلتحاق بمراحل التعليم المختلفة وإرتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل ، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ونسبة السكان الذين يحصلون على مياة الشرب النقية والصرف الصحي الملائم . وقد بلغ متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية ، وفقاً لدليل التنمية البشرية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام 2017 ، حوالى 0.699 (تنمية بشرية متوسطة 0.645) ، وهو ما يزيد عن نظيره على مستوى الدول النامية البالغ 0.681 ، إلا أنه يقل كثيراً عن مؤشر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 0.895.

- المحور الثالث : التطورات المالية في الدول العربية

لقد ساهمت التطورات الإيجابية في أسواق النفط العالمية ، من حيث مواصلة أسعار النفط إتجاهها التصاعدي في تعزيز الوضع المالي في الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسة للنفط التي شهدت زيادات كبيرة في حصيلة الإيرادات البترولية خلال عام 2018. وقد إهتمت الدول المنتجة والمصدرة للنفط في المقام الأول بقضية تطوير التحصيل الضريبي في إطار الجهود التي تبذلها حكومات هذه الدول في تنويع مصادر الإيرادات العامة بعيداً عن إيرادات النفط كما شهدت العديد من الدول أيضاً إصلاحات تشريعية وتنظيمية لتعزيز النظم الضريبية الأمر الذي أدى إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وتعزيز الوضع المالي خلال العام 2018. وعلى الجانب الآخر شهدت عدد من الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة تعافياً وإن كان بوتيرة أبطأ وكان أيضاً للإصلاحات الضريبية التي طبقت في هذه الدول دوراً وتأثيراً إيجابياً على زيادة الإيرادات الضريبية . وكمحصل لذلك فقد تراجع عجز الموازنة العامة المجمععة للدول العربية ليصل إلى حوالى 113.7 مليار دولار عام 2018 ، مقارنة بعجز بلغ حوالى 168.3 مليار دولار في 2017 الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة العجز للنتائج المحلى الإجمالى من حوالى 6.7 % في 2017 إلى 4.3 في 2018. أما فيما يتعلق بإجمالى الدين العام (الداخلى والخارجي) في الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها فقد إرتفع بحوالى 6.3 % ليصل إلى 707.8 مليار دولار في 2018 مقارنة ب 665.9 مليار

دولار في 2017. وبذلك فقد إرتفعت نسبة الدين العام للدول العربية المقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 128.7 % في 2018 مقارنة ب 110 % في 2017.

- المحور الرابع: التطورات النقدية والمصرفية في أسواق المال العربية

لقد شكلت أوضاع السيولة المحلية تباطؤً على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال عام 2018 وذلك نتيجة لعدة عوامل تسببت في تراجع صافي الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية، حيث سجل معدل نمو السيولة على مستوى الدول العربية تراجعاً خلال عام 2018 ليصل إلى ما يقرب من 6 % مقابل 8.7 % في عام 2017. ونتيجة لارتباط العملات العربية بالدولار الأمريكي وفي ظل إرتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي أدى ذلك بدوره إلى إرتفاع أسعار الفائدة الرسمية في العديد من الدول العربية التي تتبنى نظاماً ثابتاً لأسعار الصرف بينما تباينت توجهات أسعا الفائدة في الدول العربية التي تتبنى أنظمة أكثر مرونة لسعر الصرف. وفي ضوء الجهود والإصلاحات المبذولة من حكومات العديد من الدول العربية على صعيد السياسة النقدية فقد إستهدفت هذه الجهود زيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية في تحقيق مستهدفاتها من خلال تطوير بعض أدوات السياسة النقدية القائمة وإستحداث البعض الأخر لضمان الإدارة الفعالة للسيولة وزيادة كفاءة الأطر التشغيلية للسياسة النقدية في الدول العربية .

أما على صعيد القطاع المصرفي فقد تحسن أدائه خلال عام 2018 بالمقارنة بالعام الماضي وظهر هذا واضحاً من خلال البيانات المجمعّة للمصارف العربية والتي أوضحت تحسناً في كلا من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع وإجمالي القروض والتسهيلات والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار. وقد حافظت معدلات كفاية رأس المال للمصارف على مستوياتها المرتفعة نسبياً في غالبية الدول العربية في 2018 بالمقارنة مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 %.

وفيما يتعلق بأسواق المال العربية ، فقد جاء أدائها إيجابياً خلال عام 2018 بشكل عام وذلك بالمقارنة بعام 2017 ، حيث إرتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة بقاعدة البيانات الخاصة بصندوق التقد العربي بنحو 69.6 مليار دولار. فيما إستمرت قيمة التداولات بالتراجع للسنة الرابعة على التوالي لتسجل تراجعاً بنحو 3.5 %.

أما عن الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية ، فقد إرتفعت قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب في عام 2018 بالمقارنة بعام 2017 وسجلت هذه التدفقات صافي تدفق موجب مقارنة مع صافي تدفق سالب العام الماضي . وقد حفل عام 2018 بمواصلة السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية جهودها للإرتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي ولأسواق المال العربية من خلال مواكبة التطورات العالمية والإلتزام بالمعايير والمبادئ الدولية .

- المحور الخامس: تطورات التجارة الخارجية (الإجمالية والبيئية)

- لقد بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2018 ما قيمته حوالى 1920 مليار دولار مقارنة مع 1765 مليار دولار عام 2017 ليبليغ معدل نمو التجارة العربية حوالى 8.8% بين العامين وهذا النمو يرجع إلى زيادة قيمة الصادرات السلعية العربية لتحقيق معدل نمو بلغ حوالى 14.5% بين عامي 2017 و2018. أما عن أداء الواردات السلعية العربية الإجمالية فقد شهدت إرتفاعاً طفيفاً بمعدل نمو بلغ حوالى 1.9% فى 2018 مقارنة ب 2017.
- وفيما يتعلق بإتجاهات التجارة العربية خلال عام 2018 فقد أظهرت البيانات موجه من الصعود فى حجم الصادرات العربية المتجه إلى مختلف الشركاء التجاريين ، فقد إستحوذت الصادرات البيئية العربية على حوالى 9.9% من إجمالى الصادرات العربية يليها الولايات المتحدة ب 5.5% ثم الإتحاد الأوروبي بنسبة 15.5% وحققت آسيا تحسناً ملحوظاً لتصل إلى 53.2% فى حين بلغت حصة باقي دول العالم 15.9%.
- أما عن الواردات العربية فقد إنخفضت الواردات العربية من الشركاء الرئيسيين بنسبة 2% تقريباً، حيث إنخفضت الواردات من الولايات المتحدة بنسبة 8.3% ومن الإتحاد الأوروبي بنسبة 1.8% وفى المقابل إرتفعت الواردات من الدول العربية بنسبة 8.9% وكذلك من الهند بمعدل 32.6% على الرغم من إنخفاض نسبة الواردات من آسيا بنسبة 24.9%.
- وبالنسبة للهيكل السلعي للتجارة فما زالت تستحوذ فيه الوقود والمعادن على النسبة الأكبر فى الصادرات الإجمالية العربية فبلغت حوالى 63.4% فى 2018 مقارنة ب 59.2% فى 2017 وذلك على حساب القطاعات الأخرى بالرغم من الجهود المبذولة لتنوع الاقتصادات العربية. يليها الصادرات الصناعية بما يمثل حوالى 28.8% من إجمالى الصادرات العربية ثم السلع الزراعية بحوالى 7.1%. وأما عن الواردات العربية فقد أوضحت البيانات استحواد السلع الصناعية على المرتبة الأولى من إجمالى الواردات العربية بحوالى 65.1% ثم السلع الزراعية وتمثل حوالى 18.8% وذلك خلال عام 2018.
- وعلى صعيد التجارة العربية البيئية ، فقد شهد عام 2018 استمرار التحسن فى أداء التجارة العربية السلعية البيئية وذلك انعكاساً لاستمرار الزيادة فى أسعار النفط العالمية هذا بالإضافة إلى تحسن الظروف الداخلية للعيد من الدول العربية خلال عام 2018 الأمر الذى انعكس بدوره على زيادة معدلات التجارة العربية البيئية بمعدل حوالى 6.2% ليبليغ حجم التجارة العربية البيئية حوالى 109.6 مليار دولار فى 2018 مقابل 103.2 مليار دولار فى 2017.
- وفيما يتعلق بتجارة الخدمات ، فقد شهد عام 2018 زيادة العجز المسجل بصافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة وذلك بسبب زيادة المدفوعات من الخدمات بنسبة

4.9 % نتيجة لارتفاع المدفوعات الخاصة بكل من النقل والشحن والتأمين بسبب زيادة قيمة الواردات السلعية للدول العربية . وعلى الجانب الآخر ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة بنحو 5.4 % خلال عام 2018، وذلك بسبب تحسن المتحصلات من بند السياحة في الدول العربية . ونتيجة لما سبق فقد ارتفع العجز المسجل بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة ليصل إلى 114.5 مليار دولار في 2018 مقارنة ب 110.2 مليار دولار عجز محقق خلال العام السابق .

- المحور السادس : موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

• لقد انعكست الزيادة التي شهدتها أسعار النفط العالمية على أوضاع موازين المدفوعات العربية خلال عام 2018، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الفائض بالميزان التجاري للدول العربية بنسبة قدرها 98.1 % ليصل إلى نحو 318.4 مليار دولار وبالمقابل ازداد العجز المسجل بميزان الخدمات والدخل وصافى التحويلات بنسب بلغت حوالى 24.3 % و 11.3 % على التوالي خلال عام 2018. وبهذا فقد إرتفع فائض ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018 إلى حوالى 133.9 مليار دولار بما يعادل 5 % من الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية كمجموعة في 2018 ولذلك فقد تحول العجز الكلى لموازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2017 والبالغ نحو 56.3 مليار دولار إلى فائض قدره حوالى 15.1 مليار دولار في 2018.

• وفيما يتعلق بتطورات الدين الخارجي وأعباءه ، فقد شهد إجمالي الدين الخارجي للدول العربية المقترضة والمتوفر عنها بيانات كمجموعة إرتفاعا بنسبة 9.6 % ليصل إجمالي الدين الخارجي لهذه الدول إلى 290.1 مليار دولار بنهاية 2018 مقارنة ب 264.6 مليار دولار في 2017. وترجع هذه الزيادة بصورة أساسية إلى لجوء عدد من الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المرتفع في ضوء الضغوطات المالية التي تواجهها . وتجدر الإشارة إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي للناتج المحلى الإجمالي في الدول العربية لتصل إلى 35.5 % في 2018 مقارنة ب 30.9 % في نهاية 2017 وكان ذلك محصلة تسارع وتيرة نمو الدين الخارجي للدول العربية مقارنة بالناتج المحلى الإجمالي .

• أما عن أسعار صرف العملات العربية ، فقد عكست أسعار الصرف المثبته مقابل الدولار التطورات التي شهدتها العملات الرئيسية فى أسواق الصرف الدولية خلال عام 2018 ، حيث تراجعت قيمة هذه العملات مقابل اليورو فى ظل إرتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار خلال العام. وعلى الجانب الآخر تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تتبنى نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل الدولار واليورو على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان.

ثالثاً : فصل محور التقرير : بعنوان « الشمول المالي في الدول العربية » : الواقع والأفاق

عرف التقرير الشمول المالي على أنه «إمكانية وصول الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية ، يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وبكلفة معقولة». ويأتي الشمول المالي على رأس أولويات صناع القرار على مستوى العالم كأولوية قصوى لدعم النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل وزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي . كما يسهم الشمول المالي بشكل كبير في تحقيق تسعة من الأهداف الأنمائية للأمم المتحدة وأهمها الفقر ومكافحته وتوفير فرص عمل .

وعلى مستوى الدول العربية تعد قضية تعزيز الشمول المالي محوراً هاماً من محاور إهتمامات الحومات العربية لما لذلك من دور فعال في دعم النمو الاقتصادي والتحول نحو الاقتصاد الرقمي والمعرفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي ضوء ما سبق فقد إهتم فصل محور التقرير هذا العام بتناول ورصد واقع وأفاق الشمول المالي في الدول العربية وذلك على النحو التالي:

✓ تطرق الفصل في البداية إلى أهمية الشمول المالي والدلائل الدولية فيما يتعلق بالعلاقة الطردية بين الشمول المالي والنموالاقتصادي والتي تناولتها وأثبتتها العديد من الدراسات وذلك للتدليل على أهمية تبني الدول العربية لخطط واستراتيجيات تحقيق الشمول المالي.

✓ ثم تناول الفصل بعد ذلك تقدير العلاقة بين بعض متغيرات الشمول المالي المتضمنه في قاعدة بيانات المؤشر الدولي للشمول المالي Findex الصادر عن البنك الدولي، ولوغارتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بإستخدام بيانات مقطعية لعدد 114 دولة على مستوى العالم من بينها 13 دولة عربية وأثبتت نتائج النموذج مع تفاوت النسب العلاقة الطردية بين مؤشرات الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

✓ إهتم الفصل أيضاً برصد الواقع الفعلي للشمول المالي في الدول العربية من خلال متابعة بعض المؤشرات الدالة على ذلك ، وتبين أنه على الرغم من تحسن مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية بين عامي 2011-2017 ، حيث إرتفعت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية من إجمالي السكان البالغين من 22.3 % في 2011 إلى 37.2 % في 2017 إلا أن المنطقة العربية لا تزال من أقل المجموعات الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي .

✓ وفي ضوء السياق السابق إهتم الفصل بعرض أهم وأبرز تحديات الشمول المالي في الدول العربية ومن أهمها إنخفاض المنافسة المالية والحاجة إلى تقوية البنية التحتية للقطاع المالي وتوفير المتطلبات الأساسية الداعمة للشمول المالي ومن أهمها تطوير

الأطر التشريعية والتنظيمية وتقوية دور المؤسسات المالية غير المصرفية وتطوير بيئات الأعمال والتتقيف المالي .

✓ وفى النهاية إهتم الفصل بتقديم بعض التوصيات على صعيد عملية صنع السياسات والتي من شأنها تعزيز الشمول المالي فى البلدان العربية ومن أهمها تبنى إستراتيجيات وفق رؤى قومية شاملة لتحقيق الشمول المالي تقوية ودعم دور القطاع المالي الغير مصرفي وتوجيه المزيد من الاهتمام لتمويل المشروعات متناهية الصغر هذا بالإضافة إلى تيسير تبنى وتطبيق التكنولوجيات المالية الحديثة والتي من شأنها تعزيز وتسهيل تحقيق الشمول المالي فى البلدان العربية

رابعاً : العون الإنمائي العربي

تقدم المساعدات الأنمائية العربية عبر العديد من القنوات المختلفة ومن أهمها المساعدات الحكومية الثنائية ومساهمات الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للمعونات هذا بالإضافة إلى المساعدات المقدمة من قبل الهيئات الوطنية والاقليمية والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية . وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من العون الأنمائي العربي على المستوى الثنائي يقدم من خلال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وهى المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ، دولة الكويت ، دولة قطر ، سلطنة عمان وتوجه هذه المساعدات الثنائية لدعم مشروعات تنموية معينة أو لدعم حكومات دول عربية أخري بشكل مباشر بحيث يتم من خلالها الإنفاق على المشاريع والبرامج التنموية المختلفة . وقد بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق فى عام 2018 حوالى 13.9 مليار دولار بإنخفاض بلغ حوالى 29 % بالمقارنة بالعام السابق . ويوضح التوزيع القطاعى لعمليات التمويل لمؤسسات مجموعة التنسيق عام 2018 الإهتمام المستمر والمتواصل لدعم مشروعات البنية التحتية وعلى وجه الخصوص مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها حيث إستحوذت هذه المشروعات وحدها على ما قيمته 3.1 مليار دولار لتشكل حوالى 22.5 % من إجمالي المساعدات المقدمة . وقد بلغ المجموع التراكمى لإلتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق حى نهاية عام 2018 حوالى 218 مليار دولار لتضم مختلف المشروعات فى مختلف المجالات الاقتصادية وقد بلغ نصيب الدول العربية من هذه الإلتزامات ما يمثل حوالى 52.9 % من إجمالي الإلتزامات التراكمية .

خامساً : التعاون الاقتصادي العربي المشترك - فى مجال تجارة الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات من أهم القطاعات الداعمة للنمو والتنمية ، لما له من أثر على دعم النمو الاقتصادى وتوفير فرص عمل وجذب المزيد من الأستثمارات ودعم تنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى هذا بالإضافة إلى مساهمته المباشرة فى الإنتاجية ، فقد حققت صادرات

الخدمات التجارية على المستوى العالمي نمواً بنسبة 8 % عام 2017 بما يمثل نحو ثلث قيمة صادرات السلع وقد حققت نمواً متواصلًا في 2018 بلغ حوالي 9.5 % وذلك وفق بيانات الأونكتاد وهو ما يفوق معدلات نمو الصادرات السلعية .

وعلى صعيد الدول العربية فقد بلغ متوسط مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي 48 % بينما تبلغ مساهمته في التشغيل بنحو 54.9 % . لقد بدأت مفاوضات الدول العربية بشأن تحرير التجارة في الخدمات رسمياً في مطلع عام 2001 ، بعد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بإدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك توافقاً مع الإلتزامات الدولية للدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية .وبالفعل كلت هذه المفاوضات بالنجاح في عام 2017 بتقديم 10 دول عربية جداول إلتزاماتها النهائية في إطار الاتفاقية ومن ثم صدور قرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإقرار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية كاتفاقية مستقلة عن التجارة الحرة العربية الكبرى ، وعقب ذلك قبول عرض دولة الكويت للإنضمام إلى الاتفاقية ليرتفع عدد الدول العربية في هذه الاتفاقية إلى 11 دولة عربية .ومن المتوقع أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ خلال النصف الثاني من 2019 وذلك بعد 3 أشهر من تاريخ إيداع وثائق تصديق 3 دول عربية عليها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . وقد تضمنت الاتفاقية 35 مادة تشابه إلى حد كبير مع نصوص وهيكل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) ، حيث تهدف الاتفاقية لتسهيل إنسياب الخدمات ومرورها بين الدول العربية الأعضاء وخاصة في ظل تمتع البلدان العربية بصفة عامة بمميزات نسبية في قطاعات الخدمات السياحية والسفر والتشييد والبناء والبعض الآخر في المصارف والأسواق المالية والتأمين كما أن مجموعة أخرى من الدول العربية لديها مزايا في قطاعي التعليم والصحة وغيرها وقد أثبتت الدول العربية وجودها على الساحة الدولية والإقليمية كمنافس قوي في تقديم العديد من الخدمات مثل النقل والسياحة والإنشاءات والإتصالات .

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية الآن تتفاوض بشأن الوصول للاتحاد الجمركي العربي الذي سيتبعه التفاوض على السوق العربية المشتركة كدرجة أعمق من التكامل الاقتصادي العربي ولن تتجح هذه المحاولات دون المضي جنباً إلى جنب في تحرير تجارة الخدمات في المنطقة العربية ولتحقيق المزيد من تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية يتعين على الدول العربية تبني عدد من السياسات من أهمها:

★ ضرورة السعي إلى ضمان توفر الإطار التشريعي الملائم لتنظيم تجارة الخدمات على المستوى الإقليمي .

★ إنشاء مجلس أعلى للتجارة في الخدمات تقع تحت مظلته كافة الجهات ذات الصلة

بالقطاعات الخدمية يختص بوضع إستراتيجية متكاملة لتنمية وتطوير القطاعات الخدمية وتحديد مستوى تحرير مختلف القطاعات الخدمية الذي سيدعم أهداف السياسة الوطنية للدول العربية .

- ★ مراجعة التشريعات كخطوة لجعل القواعد والقوانين أكثر فاعلية .
- ★ ضرورة الدخول في إتفاقيات للإعتراف المتبادل والتوافق مع المعايير الدولية .
- ★ تذليل القيود المفروضة على إنتقالات العمالة فيما بين الدول العربية .
- ★ الحاجة إلى دخول جولات جديدة من التفاوض للوصول إلى مستوى أعلى من التحرير وذلك وفقاً لبنود إتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات بين الدول العربية .

سادساً: تطورات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال

واصل الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2018 تراجعاً لإرتباط أدائه بسلسلة من الأزمات المتتالية على الصعيد المالى والسياسي والأمنى ، تمثلت بالأعتداءات الإسرائيلية على الأراضى الفلسطينية عبر تشديد الحصار وشن الحروب والحملات الأمنية والحجز على أموال المقاصة، وتقييد حركة التنقل والنفوذ للأفراد والبضائع وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وإنخفاضها فى السنوات الأخيرة . وفى هذا الإطار فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى فلسطين بالأسعار الثابته عام 2018 ليصل إلى 0.9 % مقارنة ب 3 % فى 2017. ونتج هذا التباطؤ عن التراجع الحاد فى غزة بنسبة 7 % خلال عام 2018 إنعكاساً لتباطؤ مؤشرات أداء الاقتصاد الكلى الفلسطينى . حيث شهدت جميع الأنشطة الاقتصادية فى قطاع غزة إنخفاضاً فى أعداد العاملين. وعليه إرتفع معدل البطالة من 29 % إلى 31 % بين عامى 2017 و2018 وصاحب ذلك إرتفاع مستويات الفقر بصورة حادة علماً بأن معدلات البطالة لم تكن قد تجاوزت 14.1 % فى عام 2000.

وقد شهد عام 2018 إنخفاض صافى الإيرادات العامة بنسبة 4 % مقارنة بعام 2017 نتيجة لتراجع إيرادات المقاصة بنسبة 7 % مقارنة بعام 2017، والتي تعتبر المساهم الأكبر فى إجمالى صافى الإيرادات العامة بما نسبته 66 % . فيما شهد الميزان التجارى الفلسطينى عجزاً، إذ أدى إنخفاض صافى التحويلات الجارية إلى إرتفاع عجز الحساب الجارى الفلسطينى بنسبة 6 % خلال عام 2018.